

مستجدات قضائية

المرصد القضائي

كانون الثاني - شباط - آذار 2024



أخبار المرفق القضائي

محاكم الجنوب تعمل تحت النيران

تسببت الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان في انخفاض وتيرة العمل في **محاكم النبطية**، بخاصة تلك الأقرب إلى الحدود مثال محاكم مرجعيون وبنيت جبيل التي تعمل بالحد الأدنى. ومع نزوح معظم أهالي المناطق الحدودية، خلّت هذه المحاكم من رؤاها من متقاضين ومحامين، وتوقفت عن عقد الجلسات، فيما اقتصر العمل على تسيير الأمور الإدارية من قبل بعض المساعدين القضائيين الذين لا يزالون يتوجهون إليها رغم خطورة الوضع.

إطلاق منتدى العدالة

في 29 شباط، أُطلق "منتدى العدالة" بمشاركة مجلس القضاء الأعلى ومجلس شوري الدولة ووزارة العدل ولجنة الإدارة والعدل النيابية، وبحضور ممثلين عن الاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية في الأمم المتحدة. يهدف المنتدى إلى إنشاء "إطار جامع" يتيح لـ "أصحاب المصلحة" الوطنيين إجراء تقييم شامل للتحديات "غير المسبوقة" التي تواجه القضاء وتحديد سبل التصدي لها و"وضع خارطة طريق شاملة لإصلاح وتطوير مرفق العدالة". وقد بحثت "المفكرة" في التحديات التي من المحتمل أن يواجهها هذا المنتدى، مع تشديدها على أهمية الهدف المرجو منه.

أبرز القضايا

النيابة العامة تستمر في انقلابها على تحقيق المرفق

بعد أن دخل تجميد التحقيق في جريمة تفجير مرفق بيروت عامه الثالث، أصدر النائب العام العدلي بالتكليف، القاضي صبح سليمان، قراراً في تاريخ 15/1/2024 يقضي بوقف تنفيذ مذكرة التوقيف الغيابي التي كان أصدرها المحقق العدلي طارق بيطار بحق وزير الأشغال العامة السابق يوسف فينانوس. وفيما أدان أهالي الضحايا هذا القرار لاعتباره استمراراً "لنهج الانقلاب" على أسط المفاهيم القانونية، اعتبر "اتلاف استقلال القضاء" أنه يشكل **إغصاباً جديداً** لصلاحيات المحقق العدلي من قبل النيابة العامة التمييزية ويندرج في إطار **الانقلاب** الذي كان باشره النائب العام التمييزي غسان عويدات بدعم من قوى سياسية وازنة ضد التحقيق بأكمله قبل عام. وعليه، تقدّم "مكتب الادعاء" في نقابة المحامين في بيروت بطلب لرّد القاضي سليمان، ما أدى إلى كّف يده عن تحقيقات المرفق إلى حين البتّ به.

القضاء المدني يتصدى للنيابة العامة التمييزية: نزاع آل المر نموذجاً

في 22 كانون الثاني، أصدرت محكمة الاستئناف المدنية في جبل لبنان (المؤلفة من القاضيات سانبا نصر وحياة عاكوم ورنّا حبّقا)، **قراراً** بفسخ قرار الحراسة القضائية المفروضة على عدد من شركات آل المرّ من قبل النيابة العامة التمييزية، بعدما اعتبرت أنّ هذا القرار يخرج عن صلاحية هذه الأخيرة ويشكل تدخلاً من قبلها في العمل القضائي. وقد عكس القرار **ممانعة قضائية** حيال التوسع الخطير لصلاحيات النيابة العامة التمييزية، إذ وصل إلى حدّ اتهامها بالتدخل في عمل القضاء ووظيفته وتحويلها إلى خصم

وداعاً غسان عويدات

في 22 شباط، أنهى النائب العام التمييزي غسان عويدات عمله في القضاء تبعاً بلوغه سنّ التقاعد. في هذه المناسبة، استعادت "المفكرة" أبرز **المحطات التي طبعته ولايته** (2019-2024) من توسيع لسلطته الهرمية على النيابة العامة، إلى الانهيار المالي والاقتصادي الذي لم يُحاسب أي من أعضاء النظام الأوليغارشسي الذي تسبّب به، وصولاً إلى مشهدية الانقلاب الذي اندفع إليه عويدات بعد الادعاء عليه في قضية تفجير مرفق بيروت، وهي المشهدية التي ستبقى الأكثر تعبيراً عن ولايته.

المجلس العدلي معطل

في 20 شباط، قرّر رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي سهيل عبّود **تكليف** القاضي جمال الحجّار (رئيس الغرفة السابعة لمحكمة التمييز) بمهام النائب العام التمييزي خلفاً للقاضي غسان عويدات، لكنّ هذا التكليف أدى إلى **تعطيل المجلس العدلي** الذي يجلس فيه القاضي الحجّار بصفته عضواً أصيلاً إذ لن تكتمل هيئة المجلس إلى حين صدور مرسوم عن مجلس الوزراء بتعيين قضائتها. هكذا انضم المجلس العدلي إلى لائحة المحاكم المعطلة بفعل عدم تعيين أعضائها من قبل السلطة التنفيذية أسوة بالهيئة العامة لمحكمة التمييز. لكن على خلاف الهيئة العامة، ينظر المجلس العدلي الذي يترأسه القاضي سهيل عبّود في ستّ قضايا تتضمّن جميعها موقوفين. وهي قضايا تفجير التليل (عكار)، تفجير جبل محسن (طرابلس)، تفجير حارة حريك (بعدا)، جريمة بتدعي (بعلبك) وتفجير جسر العاصي (الهرمل).

وحكم في آن، داعياً ضمناً جميع القضاة للدفاع عن صلاحياتهم في مواجهة هذا التدخّل من منطلق حماية حقوق المواطنين.

غادة عون تطلب ردّ عبود من الهيئة العليا للتأديب

في 22 آذار، **مثلت** النائبة العامة الاستثنائية في جبل لبنان، القاضية غادة عون، أمام الهيئة العليا للتأديب في إطار النظر في الطعن المقدم من قبلها ضدّ القرار التأديبي بصرها من القضاء الصادر في أيار 2022. وأرجأت الهيئة الجلسة إلى 15 نيسان بعد أن تقدّمت القاضية بطلب ردّ رئيس الهيئة القاضي سهيل عبود (رئيس المجلس الأعلى للقضاء). وكانت "المفكرة" قد اعتبرت أنّ **القرار التأديبي** تضمّن عقوبة قاسية بحق عون وشكّل رسالة تخويف إلى أيّ قاضي قد يتجرأ على أصحاب النفوذ أو نظام اللامحاسبة. كما اعتبرت أنّ **محاكمة عون** تتمّ خلافاً لمبادئ المحاكمة العادلة واستقلالية القضاء.

مخالفة الإعلام أصول انتخابات 2022: الأحكام الأولى لا تبشر بالمحاسبة

في 25 كانون الثاني و6 شباط، أصدرت محكمة المطبوعات في بيروت مجموعة من 32 قراراً قضت جميعها **بردّ الإحالات** التي تقدّمت بها هيئة الإشراف على الانتخابات في إطار مراقبتها لحملة الانتخابات النيابية الحاصلة في 2022 ضدّ عدد من المواقع الإلكترونية. وقد تمّ ردّ جميع هذه الادعاءات شكلاً لسبب واحد قوامه أنّ الموقع الإلكتروني والجريدة "لا يتمتّعان بالشخصية المعنوية فلا تصحّ بالتالي مداعمتها". وهكذا، نفدت مجمل الوسائل المعنية من المحاسبة بذريعة وجود عيب شكليّ في تحرير الادعاء ضدّها، من دون حتى التدقيق في خطورة المخالفة المنسوبة إليها.

التحقيق مع مكرم رباح حول مخالفته "البيان الوزاري"

في 19 آذار، مثل الأستاذ الجامعي مكرم رباح **للتحقيق** أمام مكتب الأمن القومي لدى الأمن العام اللبناني تحت إشراف مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي فادي عقيقي، وذلك على خلفية مواقفه حول الحرب الإسرائيلية على جنوب لبنان. وعلى إثرها، قرّر القاضي عقيقي تركه رهن التحقيق. وتبيّن أنّ التحقيق تناول مدى مخالفة تصريحات رباح "للبيان الوزاري"، في حين **أوضحت** "المفكرة" أنّ البيان الوزاري لا يتمتع بقوة قانونية بذاته على الرغم من أهميته السياسية، بل يعكس التوازن بين أركان النظام الحاكم.

نيابة البقاع تحقق مع صحفيي خلافاً لقانون المطبوعات

استدعى النائب العام الاستثنائي في البقاع، منيف بركات، الصحفي في موقع "مناشير" أسامة القادري **للتحقيق** معه لدى مفرزة تحريّ زحلة، وذلك على خلفية مقال تناول فيه قضية تعرّض المسؤول عن أعمال عائلة سكاف، عبدالله حتّا للاعتداء. وبعد رفض القادري المثول أمام الضابطة العدلية كون القضية تخضع لصلاحية محكمة المطبوعات، استمع النائب العام إلى الصحفي القادري في 18 آذار بحضور محاميه في قصر العدل في زحلة وقرّر تركه، رغم أنّ قانون المطبوعات يحصر التحقيق في هذه القضايا بقضاة التحقيق.

أبرز المواعيد المرتقبة

← الإثنين 15 نيسان

- جلسة الاستماع إلى القاضية غادة عون - الطعن في قرار صرفها من القضاء

الهيئة العليا للتأديب

← الثلاثاء 16 نيسان

- المفكرة القانونية ورفاقها ضدّ نقابة المحامين في بيروت
- الحكم في قضية حجب موقع "ش.م.ل."

قاضية العجلة - بيروت (هلا نجا)

← الجمعة 19 نيسان

- الحقّ العام ضدّ عناصر أمن الدولة
- مقتل بشار الشعود تحت التعذيب

المحكمة العسكرية - بيروت

لقراءة مقالاتنا الكاملة والمزيد من المستجدات، يمكنكم مراجعة صفحة "المرصد القضائي" على موقعنا الإلكتروني.